African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 4, October - December 2024
Page No: 268-288
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2023: 1.25 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

أثر البدعة بالطعن في الراوي: دراسة تحليلية

ريم عبد الله صالح العواد *
أستاذ مساعد، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

The Impact of Innovation (Bid'ah) On the Credibility of a Narrator: An Analytical Study

Reem Aballh Salh Alawad *
Assistant Professor, Department of the Book and Sunnah, College of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

*Corresponding author	raawad@uqu.edu.sa	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-11-03 **تاريخ القبول:** 2024-10-24 **تاريخ الاستلام:** 2024-09-10

الملخص
إن مسألة البدعة وأثرها في الحكم على رواة الحديث من القضايا المثيرة للجدل الشديد في علم السنة النبوية، وعليه فهذا البحث يسد فجوة معرفية تتمثل بتحليل منهج علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة الذين وقعوا في البدعة، حيث هدف هذا البحث إلى الكشف عن تأثير البدعة في مصداقية رواة الحديث النبوية، وذلك من خلال التحليل للأدب السابقة والإرث الحضاري والثقافي للإسلام، وعليه تم تناول هذا البحث في إطاره العام كمقدمة ومشكلة وأهداف واسئلة ثم تفاصيل تحقيق تلك الأهداف بالكشف عن تأثير البدعة على مصداقية رواة الحديث، وذلك من خلال تحليل معنى البدعة وتصنيفاتها وتعريف الراوي وشروط قبوله، وتحليل معايير قبول الروايات أو ردها، وموقف علماء الحديث من البدعة وأثرها على عدالة الراوي، و المقارنة بين مواقف المحدثين من رواة السنة والفقهاء، مع ذكر لأمثلة من الرواة الذين طُعن في عدالتهم بسبب البدعة، وتحليل طريقة التقويم القائم على البدعة في تقييم الرواة، ثم اختتم البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها أن البدعة تؤثر بشكل مباشر على تقييم الراوي للعدالة وفقدان الثقة به مما يؤدي الى رفض مروياته، وعليه أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تعميق الفهم لموضوع البدعة، و تطبيق منهجية الجرح والتعديل تطبيقاً شاملاً للحفاظ على السنة النبوية.

الكلمات المفتاحية: البدعة، الطعن في الراوي، راوي الحديث.

Abstract
The issue of innovation (bid‘ah) and its impact on the judgment of hadith narrators is one of the most contentious topics in the science of Prophetic traditions (Sunnah). This research aims to fill a knowledge gap by analyzing the methodology of scholars of *jarh* and *ta‘dil* (criticism and accreditation) in their assessment of narrators involved in innovation. The study’s objective is to uncover the influence of innovation on the credibility of hadith transmitters through a thorough analysis of previous literature and the Islamic civilizational and cultural heritage.
The research is structured into several parts: an introduction, research problem, objectives, and research questions, followed by a detailed discussion on how these objectives were achieved by examining the impact of innovation on the credibility of hadith narrators. The study analyzes the

meaning and classifications of innovation, defines the narrator and the conditions for accepting narrations, and evaluates the criteria for accepting or rejecting hadiths. It also addresses the stance of hadith scholars on innovation and its effect on a narrator's integrity, comparing the positions of hadith scholars with those of jurists (fuqaha). Examples of narrators whose integrity was questioned due to innovation are presented, along with an analysis of the evaluation method based on innovation.
The research concludes with several key findings, the most important of which is that innovation directly affects the assessment of a narrator's integrity, leading to the rejection of their narrations. The study also offers several recommendations, notably the need to deepen the understanding of the concept of innovation and to apply the methodology of *jarh* and *ta'dil* comprehensively to preserve the Prophetic Sunnah.

Keywords: Innovation (bid'ah), Impugning narrators, Hadith transmitters.

مقدمة:

علم الحديث من العلوم الشرعية التي تتسم بالمنهجية الدقيقة وتحري الصدق والعدالة، خاصة فيما يتعلق بنقل الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم. والتثبت من حال الراوي جزء لا يتجزأ من هذا العلم الشرعي، إذ أن قبول الرواية متوقف على صدق الراوي وعدالته، فالعدالة في الرواية متوقفة على صدق الراوي وعدالته. وهنا يبرز سؤال مهم حول موقف علماء الحديث من الرواة الذين يقعون في البدعة. وتعرف البدعة في الشريعة الإسلامية بأنها إحداث شيء جديد في الدين لم يكن موجوداً من قبل، وتنقسم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة، فمنهم من يقبل الرواية إذا كانت البدعة لا تؤثر في عدالته أو ضبطه، ومنهم من يردها إذا كانت تضر بعقيدته أو تشريعه وقد لوحظ أن موقف العلماء قد يختلف بين من يردون الروايات (الشاطبي، 1997م، ص15).

وتسلط هذه الدراسة الضوء على مسألة تأثير البدعة في الطعن في الرواة، وتتراوح مواقف العلماء بين متشدد ومتساهل، حسب نوع البدعة وطبيعتها، وقد يكون موقف العلماء من البدعة متفاوتاً بين متشدد ومتساهل. وتحلل هذه الدراسة موقف المحدثين من الرواة المبتدعين، وتبحث في كتب الجرح والتعديل التي توثق أحوال الرواة المبتدعين مثل:" ميزان الاعتدال"للذهبي، و"الكامل في الضعفاء والمتروكين" لابن عدي. كتب الجرح والتعديل، التي تكشف عن أمثلة على ذلك. كما يبحث في المعايير التي استخدمها علماء الحديث في الحكم على الرواة من حيث البدعة وأثرها في تلقي الروايات (الذهبي، 1985، ص 43؛ ابن عدي، 1983، ص 25).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تساهم في توضيح طريقة تعامل العلماء مع الرواة المبتدعة، وتساعد العلماء المعاصرين على فهم طبيعة الأحكام المتعلقة بالطعن في الرواة من حيث البدعة. كما أن هذه الدراسة تقدم دراسة منهجية مستندة إلى الشريعة والأحاديث النبوية توضح مدى العناية الدقيقة التي يتوخاها العلماء في التمسك بالسنة النبوية (ابن حجر، 1996، ص 78).

مشكلة البحث:

إن علم الحديث يعتمد في المقام الأول على موثوقية وعدالة الرواة الذين ينقلون السنة النبوية. لذلك من المهم التأكد من حال الراوي الذي قد يؤثر على مقبولية روايته أو عدمها. ومن المسائل البارزة في هذا السياق مسألة البدعة وأثرها على عدالة الراوي وموثوقيته، وهي من المسائل البارزة في هذا السياق. وتعرف البدعة في الشريعة الإسلامية بأنها إحداث في الدين ما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وتنقسم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة، ويندرج بعض الرواة في أنواع البدعة (الشاطبي، 1997، ص15).

هل تؤثر البدعة بالضرورة على عدالة الراوي؟ وكيف تعامل علماء الحديث مع الرواة الذين وقعوا في البدعة؟ تباينت مواقف العلماء في هذه المسألة، فمنهم من اتخذ موقفاً رحباً بقبول رواية الراوي المبتدع إذا

لم يؤثر ذلك على عدالته، ومنهم من اتخذ موقفاً قاسياً برد رواية الراوي الذي وقع في البدعة لما لها من أثر سلبي محتمل على عدالة الراوي وقد أخذ بعض العلماء بالموقف (الذهبي، 1985، ص 43).

وعليه، فإن سؤال البحث هو تحليل هذه المواقف المختلفة وإجراء دراسة تحليلية لموقف المحدثين من الرواة المبتدعة، والتعرف على المعايير التي استخدمها علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة المبتدعة. وهذا السؤال يقودنا إلى فهم أعمق للمنهج الذي اتبعه العلماء في التمييز بين الرواة وأثر البدعة في تلقي الحديث (ابن حجر، 1996، ص 78).

أسئلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المنهجية التي تهدف إلى توضيح الجوانب المختلفة لتأثير البدعة على الطعن في الراوي في علم الحديث. وتتمثل أسئلة البحث في الآتي:

1. ما مفهوم البدعة في ضوء العلوم الشرعية والحديثية؟
2. كيف تعامل علماء الحديث مع الرواة المبتدعين؟
3. ما هي أنواع البدع التي تؤثر على عدالة الراوي وتوثيقه؟
4. ما هي المعايير التي استخدمها علماء الحديث في الحكم على الرواة المبتدعين؟
5. كيف أثرت البدعة والطعن في الرواة المبتدعين على صحة الأحاديث المروية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المنهجية التي تسهم في فهم تأثير البدعة على الطعن في الرواة في علم الحديث. وتتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. توضيح مفهوم البدعة وأنواعها في الشريعة الإسلامية.
2. تحليل مواقف علماء الجرح والتعديل من الرواة المبتدعين.
3. تحليل كيفية تأثير البدعة على عدالة الراوي وتوثيقه.
4. توضيح المعايير التي اعتمد عليها العلماء في الحكم على الرواة المبتدعين.
5. تحديد أثر الطعن في الرواة المبتدعين على صحة الأحاديث المروية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في موضوعها الذي يركز على صحة الأحاديث النبوية ونقلها لنا بصورة صحيحة وموثوقة وعليه من المهم بمكان التأكد من حال الراوي الذي قد يؤثر على مقبولية روايته أو عدمها، ومن المسائل البارزة في هذا السياق مسألة البدعة وأثرها على عدالة الراوي وموثوقيته، لذلك يمكن تفصيل أهمية البحث من الناحية النظرية والتطبيقية وذلك كما يأتي:

الأهمية النظرية:

تعد قضية البدعة وأثرها في الحكم على الرواة من القضايا المثيرة للجدل الشديد في علم الحديث. وتسهم هذه الدراسة في سد الثغرة المعرفية المتعلقة بمنهج علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة الذين وقعوا في البدعة. ويوفر التحليل الشامل لمواقف علماء الحديث كالذهبي وابن حجر وغيرهما إطاراً نظرياً متكاملاً لفهم كيفية تعامل العلماء مع الرواة المبتدعين. وبما أن البدعة ليست عاملاً واحداً، وتتنوع أنواعها وآثارها على الرواة، فإن هذه الدراسة تركز على بيان الفروق بين البدع وآثارها. وتساهم هذه

الدراسة في قراءة متأنية لنصوص العلماء الذين تناولوا مسألة الطعن في الرواة بسبب البدعة، وتقدم عدداً من النصوص، وتوفر توثيقاً وسرداً مفصلاً للموقف الحديثي.

كما أن هذه الدراسة توفر فرصة لتعميق فهم العلاقة بين الأصول الشرعية والأحكام الحديثية على البدعة في تقييم الرواة في تقييم المرويات، كما أنها تتيح الفرصة لتعميق فهم العلاقة بين الأصول الشرعية والأحكام الحديثية على البدعة. والهدف من هذه الدراسة هو تعزيز البحث النظري في علم الجرح والتعديل، وبالتالي الإسهام في توسيع القاعدة المعرفية في هذا المجال. كما أنه يضع الأساس للمقارنة بين آراء العلماء من خلال تحليل النصوص وتقديم استنتاجات حول المواقف المختلفة، وبالتالي إثراء النقاش العلمي والفقهي حول هذا الموضوع (ابن حجر، 1996).

الأهمية التطبيقية:

ومن الجانب العملي تقدم هذه الدراسة أدوات ومنهجيات قابلة للتطبيق في تقييم الرواة اليوم، والتي يمكن أن تكون ذات فائدة عملية لعلماء الدراسات الحديثية، وكذلك لعلماء الجرح والتعديل. وتقدم الدراسة إطاراً واضحاً لمعالجة مسألة البدعة في تقويم الرواة، وهو أمر في غاية الأهمية في ظل التحديات الحالية التي تواجه علم الجرح والتعديل، كظهور تيارات فكرية جديدة يمكن أن تكون نوعاً من البدعة أو الانحراف الفكري.

كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تحسين طريقة الحكم على الحديث والرواة في عصرنا الحاضر، وذلك بتطبيق المعايير التي توصل إليها علماء الحديث عند دراسة حالات الرواة المبتدعين. كما يمكن الاستفادة من نتائج البحث في التحقيقات العلمية للحديث، خاصة عند التعامل مع الرواة ذوي الخلفيات الفكرية المتنوعة والرواة المختلف فيهم. كما أنه يسهم في تقديم منظور تطبيقي يساعد الباحثين سواء في المجال الأكاديمي أو الشرعي على اتخاذ موقف مبني على بحث علمي موثوق من مقبولية الروايات بناء على درجة تأثير البدعة على الراوي (الذهبي، 1985؛ ابن حجر، 1996).

كما أن هذا البحث يمكن أن يؤثر في مجال التأليف والبحث في علم الحديث من خلال توجيه الوسائل المنهجية التي تمكن الباحثين والمحققين من تقييم الرواة الذين قد يطعن في بدعتهم. كما أن الحصول على نتائج دقيقة مبنية على البحث المتعمق يسهم في الحفاظ على السنة من خلال التقييم العلمي المستمر للرواة والرواة (ابن حجر، 1996م).

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج التحليلي النقدي، حيث يسمح هذا المنهج بتحليل مرويات الرواة المبتدعة وكيفية تعامل العلماء مع مروياتهم. وهذا المنهج مناسب لهذا البحث، لأن مناقشة أثر البدعة في تلقي المرويات يتطلب تحليلاً نقدياً للنص من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، حيث تركز البحوث التحليلية في مجال العلوم الشرعية، وخاصة في علم الحديث، على نقد النص أو الرواية وتحليل مضمونها وفق قواعد الجرح والتعديل (الخطيب البغدادي، 1997). ويساعد هذا النوع من البحوث على فهم تأثير العوامل الخارجية، مثل البدعة، على قبول الأحاديث أو ردها.

إذ أن البحوث التحليلية تهدف إلى: فهم موضوع البحث من خلال تحليل الأجزاء المختلفة وتفسير العلاقات بينها، ويتضمن البحث التحليلي تحليل الآراء المختلفة التي تحتاج إلى النظر فيها ونقدها وتأييد الرأي الراجح بناءً على الأدلة.

فالمنهجية التحليلية في البحوث: هي منهجية بحثية تعتمد على تفكيك المفاهيم وتحليلها من وجهات نظر متعددة:

ويؤكد الخطيب البغدادي (1997م) على أن منهج التحليل النقدي هو الأنسب لدراسة المرويات، والوصول إلى فهم دقيق لقبول الأحاديث أو ردها بناء على صفات الراوي.

مصطلحات البحث.

تعريف البدعة:

البدعة من المصطلحات الشائعة في الفكر الإسلامي، ولها تعريفات مختلفة بحسب السياق الذي تستخدم فيه:

التعريف اللغوي: البدعة في اللغة: البدعة تعني "الغير معمول به أو التي لم يسبق إليها" (ابن منظور، 1985). وهي مشتقة من "بدعة" بمعنى الإبداع أو الابتكار، وهي في اللغة تشير إلى كل جديد لم يكن موجوداً من قبل، أو لم يطبق من قبل ذلك.

تعريف البدعة في الاصطلاح الشرعي: البدعة في الاصطلاح الشرعي هي" الشيء الذي ليس من الدين ولم يكن له أصل في الشرع، وإنما أُدخل في الدين" (ابن تيمية، 1995). والمقصود بالبدعة في الاصطلاح: "أمر محدث في الاعتقاد والعبادة لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه".

تعريف البدعة في علم الحديث: "تأثير البدعة" في علم الحديث: هو تأثير البدعة في عدالة الراوي وصدقه. فيرى بعض العلماء أن البدعة تضعف عدالة الراوي، ما لم تكن البدعة كفراً أو تؤثر مباشرة في النقل (الذهبي، 1968). ويرى آخرون أن البدعة لا تؤثر في عدالة الراوي إلا إذا كانت البدعة مؤثرة تأثيراً واضحاً في عقيدة الراوي الأساسية (الذهبي، 1968).

تعريف الطعن في الراوي:

يعتبر الطعن في الراوي من الموضوعات الرئيسية في علم الجرح والتعديل، والطعن في الراوي من الموضوعات الرئيسية في علم الجرح والتعديل، والطعن في الراوي أنواع وأشكال متعددة، بحسب سبب الطعن:

والطعن في اللغة: يعني: "العيب أو النقص" (ابن منظور، 1985). والطعن في سياق الحديث يعني نقد الراوي أي عدالته أو ضبطه، ويذكر ابن حجر العسقلاني (1984) في كتابه "تهذيب التهذيب" أن الطعن في الراوي يشمل الطعن في سلوكه الشخصي والعقائدي ومدى يذكر أنه يشمل أيضًا النظر في مدى موافقته لأحكام الشريعة.

فالطعون العقائدية هي: الطعن في الراوي لأسباب تتعلق بالعقيدة، ككونه مبتدعاً أو منحرفاً عن العقيدة السليمة (الخطيب البغدادي، 1997). ويتعلق هذا النوع من الطعون بمدى تأثير البدعة على صحة الرواية، والعلماء منقسمون في هذه المسألة.

والطعون السلوكية هي: أن يُطعن في الراوي لأسباب تتعلق بالسلوك الشخصي، كالكذب أو سوء الحفظ أو المعصية، مما يؤثر في قبول الحديث من عدمه (إسماعيل، 2015).

تعريف مصطلح الراوي:

الراوي هو الأساس في نقل الحديث وله عدة تعريفات بناءً على الدور الذي يلعبه في عملية النقل:

الراوي في اللغة: الراوي في اللغة هو الشخص الذي يخبر أو يروي الشيء سواء كان خبراً أو قصة، وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب (1985) أن الراوي هو الشخص الذي ينقل الأحاديث ويرويها للناس.

ويعرف الراوي إصطلاحاً في علم الحديث بأنه: هو الشخص الذي ينقل الحديث النبوي الشريف من جيل إلى جيل حتى يصل إلينا. ويشترط لقبول الرواية أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً (ابن حجر العسقلاني، 1984). والعدالة تعني أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، ملتزماً بأحكام الشريعة، معروفاً بالصدق والأمانة.

في "الجرح والتعديل" يعرف الراوي بأنه هو من نقل حديثاً من الأحاديث، وطعن في صحته أو كذبه بناءً على تصرفه الشخصي أو العقائدي. وقد ذكر الذهبي (1968) أنه لكي يكون الراوي ثقة في نقل الأحاديث يجب أن يكون موثوقاً به من حيث الضبط والعدالة.

حدود البحث: تركز الدراسة على تأثير البدعة كعامل من عوامل الطعن في الراوي، دون التطرق إلى عوامل أخرى كالكذب أو ضعف الذاكرة.

الإطار النظري للبحث

يمكن للباحث تفصيل الإطار النظري للبحث من خلال النقاط التالية:

مفهوم البدعة:

من خلال مفهوم البدعة يمكن توضيحها من الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي وذلك كما يأتي:

البدعة في اللغة:

أَصْلُ الْبِدْعَةِ فِي اللُّغَةِ الْفِعْلُ ابْتَدَعَ. يقول ابن منظور في لسان العرب:" البدعة في اللغة: ' البدعة في الدين بعد كماله: إحداث شيء في الدين لم يكن موجوداً في زمن النبي'(ابن منظور، 1997).

البدعة في الاصطلاح الشرعي:

البدعة في الاصطلاح الشرعي هي: إدخال شيء في الدين ليس له أصل شرعي أو مستند من الكتاب أو السنة. وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (البخاري، 1947، ص 302). وقد استند العلماء إلى هذا الحديث في تحديد مفهوم البدعة من الناحية الشرعية، باعتبار أن كل ما خالف أصول الدين أو أضيف إلى العبادات أو الشعائر من غير أصل يعتبر بدعة، ويشير الإمام الشاطبي إلى أن البدعة هي "طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية، ويراد بها ما يراد به الطريقة الشرعية" (الشاطبي، 1997، ص 43).

ويتضح من هذا التعريف أن البدعة تتعلق بالأمور الدينية التي لا تتفق مع الشرع، سواء أكانت في الاعتقاد أم في العبادات.

- **تصنيف البدعة في الفقه الإسلامي:**

صنف العلماء البدعة إلى قسمين رئيسيين: بدعة حسنة وبدعة سيئة، وقد كان لهذا التصنيف أثر كبير في فهم طبيعة البدعة وتقييمها.

1- البدعة الحسنة:

وهي التي أحدثها المسلمون بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهي ما أحدثه المسلمون بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهي ما كان من المصالح المرسلة أو ما لا يخالف أصول الشريعة. ولما جمع الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس على صلاة التراويح في رمضان قال: (إنها بدعة حسنة). وقد اعتمد الفقهاء على هذا القول في بيان أن البدعة المحمودة هي البدعة الممدوحة إذا كانت مشروعة وتنفع المسلمين.

2 - البدعة المذمومة:

البدعة السيئة: هي إدخال في الدين ما ليس له أصل في الشرع، ويؤدي إلى التحريف والانحراف عن الصراط المستقيم. وفي حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: "كل بدعة ضلالة" (مسلم، 1957، ص 423). وقد فسر العلماء هذا النوع من البدع بالمضرة لمخالفته للنص الشرعي، وإضافته إلى الدين ما لم

يشرعه الله سبحانه وتعالى، وهذا التقسيم للبدعة الحسنة والبدعة السيئة هو جزء من فهم أعمق للبدعة في الفقه الإسلامي، الذي يميز بين البدعة النافعة والبدعة الضارة في الدين (الشافعي، 2003، ص 112).

2 - تعريف الراوي وشروط قبوله:

أ. تعريف الراوي

الراوي في علم الحديث هو الشخص الذي ينقل حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو الأخبار المتعلقة بأفعاله صلى الله عليه وسلم أو أقواله. وهو حلقة الوصل بين المصدر الأول (النبي صلى الله عليه وسلم) والمتلقي أو العالم أو المحدث، فهو حلقة الوصل بين المصدر الأول (النبي صلى الله عليه وسلم) والمتلقي أو العالم أو المحدث. يقول الخطيب البغدادي: "الراوي هو الذي يؤدي الحديث منسوباً إلى من قاله، سواء كان النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد أصحابه أو التابعين" (الخطيب البغدادي، 2001، ص 78).

ب - شروط قبول الراوي.

هناك عدة شروط أساسية لا بد من توافرها في الراوي حتى يكون حديثه مقبولاً وموثوقاً به في نقل السنة كما حددها علماء الجرح والتعديل، وهي

1- العدالة: يجب أن يكون الراوي عدلاً. أَيْ: أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلشَّرِيعَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا فِي دِينِهِ. وتعريف العدالة: هو أن يكون عدلاً ورعاً مخلصاً في قوله وفعله، مجتنباً للكبائر والمعاصي. ويعرّف الإمام النووي العدالة بقوله: "العدالة هي الاستقامة في دين المرء، والتزام مكارم الأخلاق، واجتناب ما يخل بالمروءة" (النووي، 1996، ص 53).

2- الضبط: بالإضافة إلى العدالة، يجب أن يكون الراوي ضابطاً في روايته. وبعبارة أخرى: أن يكون ضابطاً لما رواه على الوجه الصحيح، سواء أكان ذلك بحفظ الألفاظ أم المعاني. يقول الإمام ابن حجر: "والضبط هو أداء الراوي لما سمعه على وجه الكمال، وهو في ذلك إذا روى يؤدي ما سمعه كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان" (ابن حجر، 1996، ص 22).

ويتأكد ضبط الراوي بمقارنة روايته برواية غيره، وبملاحظة دقة النقل من الناحية الزمنية.

3 - سلامة الراوي من علة الجرح والتعديل: ويعني أن لا يكون الراوي متهماً بالكذب أو الفسق أو الابتداع في الدين بما يؤثر على تلقي روايته بالقبول. فمثلاً: الحكم على الراوي بالبدعة من أهم أسباب رد روايته إذا كانت البدعة تؤثر في عدالته، كما تقدم. يقول الإمام الذهبي: "المبتدع غير مدافع ببدعته وتقبل روايته إذا لم تؤثر بدعته في عدالته" (الإمام الذهبي، 1985، ص 12).

1 - تعريف الراوي والشروط الأساسية (العدالة، والضبط) لقبول الحديث:

أ. العدالة: وهي أحد الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في الراوي حتى يُقبل حديثه، وهي شرط أساسي من شروط قبول الحديث. وتعرف العدالة في علم الحديث بأنها: أن يكون الراوي عدلاً في دينه وخلقه، وأن لا يرتكب أو يدعي الصغائر، وأن يكون معروفاً بالصدق والسلامة من الفسق. وقد ذكر الإمام النووي أن "العدالة شرط مهم لقبول الحديث وإثبات أهلية الراوي لنقل الحديث بناء على مراعاة الشرع واجتناب الفسق" (النووي، 1996، ص 53).
وأن العدالة لا ترتبط فقط بالجانب الديني للراوي، بل بأخلاقه الشخصية أيضاً، أي أن يكون سلوكه مقبولاً اجتماعياً وفق معايير دينه.
وفي ضوء ذلك اهتم علماء الجرح والتعديل بتوثيق سيرة الراوي توثيقاً دقيقاً، ودرسوا جوانب مختلفة من حياة الراوي كالإخلاص في العبادة والإخلاص والصدق، وذلك للتأكد من عدالة الراوي. يقول الإمام الذهبي في هذا الصدد: "لا تقبل إلا رواية من كان عدلاً صادقاً في قوله وفعله، أميناً على دينه غير معروف بالكذب والفسق" (الذهبي، 1985، ص 12).

ب. الضبط: يعد الضبط شرط آخر من شروط الراوي، ويقصد بالضبط قدرة الراوي على حفظ الأحاديث ونقلها بدقة دون تبديل أو تحريف، فالضبط هو قدرة الراوي على حفظ الأحاديث ونقلها بدقة دون تبديل أو تحريف. ويمكن تقسيم التدريب إلى نوعين: ضبط (حفظ الأحاديث بالذاكرة) وضبط (حفظ الأحاديث بالكتابة) ويؤكد ابن حجر أن الراوي الضابط هو القادر على نقل الأحاديث كما سمعها دون تغيير أو تحريف (ابن حجر، 1996، ص 22).
ويتم التحقق من دقة الراوي بمقارنة رواياته بروايات غيره من الرواة الثقات، فإذا تبين أن الراوي يكثر غلطه أو أنه لا يستطيع أن يتذكر الأحاديث كما سمعها فقد يقدح في ضبطه. يقول الإمام ابن حجر: "وكلما كان الراوي قليل الغلط، وكلما كان أكثر احتياطاً في حفظ الأحاديث كانت روايته مقبولة" (ابن حجر، 1996، ص 35).

2 - موقف علماء الحديث من البدعة وأثرها على عدالة الراوي.

من المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً بين علماء الحديث مسألة البدعة وأثرها في عدالة الراوي. والبدعة في الشريعة الإسلامية -كما سبق تعريفها- هي إحداث شيء في الدين ليس له أصل شرعي. وقد اختلف العلماء في مدى تأثير البدعة على قبول رواية الراوي في مدى تأثير البدعة في قبول رواية الراوي.

أ- البدعة غير الشرعية (البدعة الشرعية):

يرى بعض العلماء أن البدعة إذا كانت البدعة لا تؤثر في إيمان الراوي أو لم تكن بدعة مكفرة، فإن الرواية مقبولة إذا كان الراوي متحرزاً في روايته. يقول الإمام الذهبي: "المبتدع الذي لا يجزم ببدعة وهو عدل ضابط في روايته يقبل روايته عند جمهور المحدثين ما دامت بدعته ليست من النوع المكفر" (الإمام الذهبي، 1985، ص 23). ومن الأمثلة على ذلك قبول العلماء لرواية من يعدون من أهل البدع الفقهية الصغرى كالمالكية والقدرية ما داموا ملتزمين بالضبط، وهذا ما يسمى بالبدعة المكفرة.

ب - الْبِدْعَةُ الْمُكَفِّرَةُ (الْبِدْعَةُ الْفِقْهِيَّةُ الْكُبْرَى) :

أما البدع التي تمس العقيدة كالبدع التي تمس العقيدة كالغلو في التأويل أو الغلو في التشيع الذي يصل إلى تكفير المؤمنين، فالعلماء يرون أن البدعة في مثل هذه الحالات سبب كاف لرد الروايات. وذلك لأن مثل هذه البدعة تؤثر على عدالة الراوي" (ابن حجر، 1996، ص 78).

وتجدر الإشارة إلى أن العلماء وضعوا ميزاناً دقيقاً للتمييز بين أنواع البدعة وأثرها على الراوي. وقد فعلوا ذلك لأنهم اعتبروا أن البدع التي لم تصل إلى حد الإضرار بالعقيدة مقبولة في بعض الأحوال، أما البدع المكفرة فهي تضر بعدالة الراوي ضرراً دائماً (الذهبي، 1985، ص 45).

3 - منهج المحدثين في البدعة:

لقد اتبعت مدرستا الجرح والتعديل منهجاً حذراً في التعامل مع الرواة المبتدعين. وقد استند هذا المنهج على عدد من العناصر الأساسية التي حددها العلماء بعناية

أ. التمييز بين البدع المكفرة وغير المكفرة:

إن التمييز بين البدع المكفرة وغير المكفرة: كانت الخطوة الأولى في التعامل مع روايات الردة هي التمييز بين البدع المكفرة وغير المكفرة. فالرواة الذين اتهموا ببدع غير مكفرة مثل بعض الآراء الفقهية والأصولية قبلت رواياتهم بشروط معينة، أما الرواة الذين اتهموا ببدع غير مكفرة فقد قبلت رواياتهم بشروط معينة، أما الرواة الذين تبنوا بدعاً غير كفرية أو انحرفوا عن العقيدة، فقد شدد العلماء في رد رواياتهم. قال ابن تيمية: "تقبل روايات المبتدعة غير المبتدعين ما داموا غير دعاة إلى تلك البدعة أو لم تكن رواياتهم متعلقة ببدعتهم" (ابن تيمية، 2005، ص 56).

ب - الاحتجاج بالبدعة:

العنصر الثاني الذي يعول عليه المحدثون في قبول رواية الراوي إذا كان الراوي قد احتج ببدعته أم لا. فإذا كان الراوي متمسكاً ببدعته ولكنه لا يدعو الناس إلى بدعته جاز قبول روايته بشرط أن تتوفر فيه شروط العدالة والضبط، فإن لم يكن كذلك لم تقبل روايته. قال الإمام الذهبي: "المبتدع الذي لا يدعو الناس إلى بدعته مقبول الرواية عند أكثر العلماء ما دام أنه ضابط عدل" (الذهبي، 1985، ص 22). أما إذا كان الراوي يجهر ببدعته وينشرها بين الناس ولو كان ضابطاً فهذا سبب كافٍ لرد روايته عند جمهور العلماء، أما إذا كان مبتدعاً في بدعةٍ لا يدعو الناس إليها ولا ينشرها بين الناس ولو كان ضابطاً فهذا سبب كافٍ لرد روايته.

ج - التَّحَقُّقُ مِنْ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ فِي الْبِدْعَةِ:

كان من منهج المحدثين أيضًا التثبت من صحة الحديث الذي قد يتعلق ببدعة الراوي، فإذا كان الراوي مبتدعًا في بدعة ما. فقد كان العلماء يتحرزون من الأحاديث التي يرويها المبتدعة في أمور تتعلق ببدعتهم. يقول الإمام ابن حجر: "إذا روى المبتدع حديثاً يؤيد بدعته رُدَّتْ روايته وإن كان ضابطاً، لأنه قد يكون دليلاً على تعمده التزوير" (ابن حجر، 1996، ص 78).

د- الموازنة بين العدالة والبدعة:

من أهم الجوانب التي اتبعها المحدثون في منهجهم هو الموازنة بين عدالة الراوي وبدعته التي يتبناها، فقد يكون الراوي عدلاً في نفسه. فأحيانًا قد يكون الراوي معروفًا ببدعته، وإن كان معروفًا ببدعته، إلا أن عدالته الشخصية ومروءته وحسن خلقه قد تجعل العلماء يقبلون روايته دون التفات إلى بدعته. يقول الإمام الشافعي: "إذا كان الشخص عدلاً في قوله وفعله، ولكنه يتبنى رأياً مبتدعاً أخذنا بحديثه ما دام لا يدعو إلى بدعة" (الشافعي، 2003، ص 89).

حيث كان منهج العلماء يقوم على تقييم شامل لحياة الراوي لا يركز فقط على بدعته، بل يراعي مدى تأثير هذه البدعة على ضبطه وعدالته.

هـ - حذر العلماء في تقييم الراوي المبتدع:

ولأن البدعة يمكن أن تؤثر على تلقي الرواية، فقد اتخذ العلماء منهج الحذر عند توثيق حال الراوي والتحقق من عدالته وضبطه. ويذكر الإمام ابن حجر أن المحدثين اعتمدوا في الحكم على الرواة المبتدعين على روايات متعددة لعلماء آخرين عند الحكم على الرواة المبتدعين وفحصوا اتساق أقوال العلماء في عدالة الراوي أو جرحه (ابن حجر، 1996، ص 45).

وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك اختلاف كبير في أقوال العلماء في راوٍ معين بسبب بدعته، وكان هناك شك في عدالة الراوي أو ضبطه، كانوا يميلون إلى رد الرواية من باب الاحتياط.

و. المواقف من الرواة الذين تابوا من البدعة:

هناك جانب آخر مهم من جوانب منهج المحدثين وهو موقفهم من الرواة الذين تابوا من البدعة، فكثير من العلماء يقبلون الرواة الذين تابوا من البدعة بشرط أن تكون توبتهم صادقة وأن يكونوا مخلصين للسنة. يقول الإمام الذهبي: "من تاب من البدعة ورجع إلى الاستقامة في دينه تكرم العلماء بقبول روايته، لا سيما إذا ثبتت عدالته قبل وقوعه في البدعة" (الإمام الذهبي، 1985، ص 50).

وهذا المنهج يعكس سخاء العلماء في إتاحة الفرصة للتائبين في قبول روايتهم ما داموا قد عادوا إلى جادة الصواب، ومن ذلك.

1 - مواقف العلماء المختلفة من الرواة المبتدعين:

إن تباين موقف علماء الحديث من رواة البدعة يأتي تبعاً لعدة عوامل، منها نوع البدعة ومدى تأثيرها على إيمان الراوي واستقامته. وبرزت عدة مناهج بين العلماء، حيث تبنى بعضهم منهجاً متشدداً تجاه رواة الردة، بينما تبنى آخرون منهجاً أكثر تساهلاً وفق معايير معينة وذلك كما يأتي:

أ. التشدد تجاه الرواة المبتدعين:

يرى بعض العلماء أن البدعة مهما كان نوعها يمكن أن تؤثر على عدالة الراوي، وبالتالي يجب رد روايته. ويستند هذا الموقف إلى فكرة أن البدعة تعتبر خروجاً عن الجماعة وفساداً في الدين، وبالتالي فهي تؤدي إلى فقدان الثقة في الراوي مهما كانت البدعة صغيرة وغير مؤثرة. ومن العلماء الذين تبنوا هذا الموقف الإمام مالك الذي يرى أن البدعة تسقط عدالة الراوي ويقول: "لا يؤخذ العلم من المبتدع وإن كان ضابطاً لا يوثق بحديثه" (مالك، 1998، ص 75).

وبالمثل كان الإمام أحمد بن حنبل من أشد الناس تشدداً في رد روايات رواة البدع، خاصة إذا كانت بدعتهم تمس العقيدة مباشرة. فقد قال: "صَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَإِنْ صَحَّ حَدِيثُهُ" (ابن القيم، 1996، ص 22). وهذا الموقف يدل على أهمية الإيمان عند هؤلاء العلماء في تقييم عدالة الراوي.

ب. التساهل في قبول روايات الرواة المبتدعة:

وعلى العكس من ذلك يتسامح بعض العلماء في قبول روايات الرواة المبتدعة، بشرط أن لا تكون مبتدعة ولا تؤثر في ضبط الراوي وعدالته. ويمثل هذا الموقف الإمام الشافعي الذي ذهب إلى أن بدعة المبتدع تكون في الأمور التي تمس أصول العقيدة، وأنه لا يجوز رد رواية المبتدع إلا إذا ادعى الراوي بدعته. فإذا لم يدَّعِ الراوي البدعة ولم تكن بدعته كفرًا فإن الحديث مقبول ما دام عدلًا ضابطًا" (الشافعي، 2003، ص 89).

وكان الإمام الذهبي يميل أيضاً إلى قبول الرواة المبتدعين الذين لم يدعوا البدعة، خاصة إذا كانت البدعة تتعلق بمسألة فرعية ولم تؤثر تأثيراً كبيراً في أصل اعتقادهم. قال الذهبي: "ورواية المبتدعة الذين لا يدعون البدعة وهم ضباط مقبولة عند أكثر المحدثين" (الذهبي، 1985، ص 12).

2 - أمثلة من الرواة الذين طُعن في عدالتهم بسبب البدعة

لتوضيح موقف العلماء من الرواة المبتدعين يمكن الاستشهاد ببعض الأمثلة التاريخية من كتب الجرح والتعديل التي تتناول تراجم الرواة الذين طُعن في عدالتهم بسبب بدعتهم، ومن هذه الأمثلة ما يأتي:

أ. عمرو بن عبيد:

كان عمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة في البصرة، واشتهر بالدعوة إلى بدعة الاعتزال، وكان من رؤوس المعتزلة في البصرة. وبسبب بدعته ودفاعه عنها طعن فيه كثير من علماء الحديث ورفضوا قبول رواياته. قال عنه الإمام الذهبي: "ولأنه كان رأس الاعتزال والمدافع عنه فقد رده علماء الجرح والتعديل، وردوا حديثه، وكان من كبار علماء الجرح والتعديل، وكان من كبار علماء أهل السنة والجماعة. كما اعترض عليه الإمام أحمد وقال: لا يكتب حديثه لأنه كان مبتدعاً داعية إلى بدعة (ابن أبي حاتم، 1991، ص 113).

ب. الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ:

كان الحسن بن صالح من الفقهاء الثقات الأثبات، ولكنه كان من متكلمي الخوارج. إلا أنه لما كان لا يدعي البدعة وكان ضابطاً قبلت روايته عند بعض المحدثين. وقال عنه ابن حجر: "كان من الفقهاء الثقات،

ولكنه كان يميل إلى رأي الخوارج". وهذا المثال يوضح موقف العلماء الذين يرون أن البدعة إذا لم تكن كفراً ولم يكن الراوي مدافعاً عنها فإن روايته مقبولة.

ج. سليمان بن مهران الأعمش.

كان الأعمش من أشد المحدِّثين تشدُّدًا، ولكنه كان ملتزمًا بالتشيع. ورغم ذلك فإن رواياته مقبولة عند أكثر علماء الحديث لأنه لم يكن يدعي البدعة، وقد قال عنه ابن حبان: "كان من أهل البدع". قال الذهبي: "كان الأعمش ثقة، إلا أنه كان يميل إلى التشيع، وكان من أهل السنة والجماعة. ومع ذلك فلأنه لم يكن داعية ولم يُطعن في ضبطه قُبِلَتْ روايته" (الذهبي، 1985، ص 56).

3 - تحليل معايير قبول الروايات أو ردها:

اعتمد علماء الجرح والتعديل على مجموعة من المعايير الدقيقة لتحديد قبول أو ردّ روايات الرواة المبتدعين. وقد تنوعت هذه المعايير وشملت عناصر تتعلق بالعدالة والضبط والأثر المحتمل للبدعة على الرواية، وقد تنوعت هذه المعايير بعدة توجهات كما يأتي:

أ- مدى تأثير البدعة على عدالة الراوي:

إن المعيار الأساسي الذي يعتمد عليه العلماء هو مدى تأثير البدعة على عدالة الراوي. فالبدع التي تتعلق بأصول الإيمان كالكفر مثلاً، أو التي تخرج صاحبها من ملة الإسلام تعتبر من الأسباب القوية لرد رواية الراوي. وفي المقابل فإن البدع التي لا تمس جوهر العقيدة كالأحكام الفقهية مثلاً قد لا تؤثر في عدالة الراوي ما دامت شروط العدالة والضبط الأخرى متوفرة. يقول ابن حجر: "البدعة التي تؤثر في العقيدة تبطل الراوي، أما البدعة الفقهية اليسيرة فلا تؤثر في الراوي إذا ثبتت عدالته في سائر أمور الدين" (ابن حجر، 1996، ص 45).

ب. دعوة الراوي إلى البدعة:

هناك عامل آخر مهم في قبول الرواية أو ردها، وهو ما إذا كان الراوي داعية إلى بدعته. فإذا كان الراوي يؤيد البدعة فقط ولا يدعو الناس إلى البدعة أو يدعوهم إليها، فقد يميل العلماء إلى قبول روايته. يقول الشافعي: "إذا لم يكن الراوي داعية إلى بدعته ولم تكن بدعته مكفرة فإن روايته مقبولة عند جمهور العلماء" (الشافعي، 2003، ص 112). ب- أن يكون الراوي داعيةً إلى بدعته وناشرًا لها بين الناس، ولو كان ضابطًا، فهذا سبب كافٍ لرد روايته.

ج. ضبط الراوي وسلامة نقله:

فمهما كانت بدعة الراوي فإن ضبط روايته مهما كانت بدعة الراوي فإن ضبطه في روايته عامل حاسم في قبول الحديث من عدمه. فإذا كان الراوي معروفًا بالضبط والإتقان في نقل الحديث فإن بعض العلماء المتساهلين يقبلون روايته ولو كان مبتدعًا، ما دامت بدعته لا تؤثر في نقل الحديث. يقول الإمام الذهبي: "ولو كان ضابطاً ومبتدعاً غير مدعو، فإن روايته مقبولة لوثوق العلماء بضبطه" (الذهبي، 1985، ص 23).

د. اختبار الروايات المتعلقة بالبدعة:

من المعايير التي اعتمد عليها العلماء في اختبار الروايات المتعلقة بالبدعة اختبار الروايات المتعلقة بالبدعة. فعندما كان الرواة المبتدعة يروون أحاديث تؤيد بدعتهم أو تعزز موقفهم العقائدي، كان العلماء يتحرزون من قبول مثل هذه الروايات. يقول ابن حجر: "الأحاديث المتعلقة بالبدعة تحتاج إلى مزيد من التثبت من صحتها لأنها قد تكون متأثرة برأي الراوي الشخصي" (ابن حجر، 1996، ص 78). لذلك، تم التدقيق أكثر في الأحاديث التي ترويها بعض الطوائف المبتدعة للتأكد من عدم وجود تلاعب أو تحريف في نقلها. البعد العملي: تحليل الحالات التاريخية

يتطلب تحليل الحالات التاريخية لرواة الجرح والتعديل منهجاً نقدياً، حيث يدرس مواقف العلماء من الرواة من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى يدرس مدى تأثير طبيعة الرواة الجرحية على قبول رواياتهم أو عدمه. ويقوم هذا التحليل باستقراء الحالات المعروفة تاريخياً من كتابي الجرح والتعديل للكشف عن كيفية تطبيق المعايير المستخدمة في تقييم هؤلاء الرواة وذلك كما يأتي:

1 - تحليل حالة عمرو بن عبيد (رأس المعتزلة): ويمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. الخلفية الشخصية وموقفه من البدعة.

كان عمرو بن عبيد من أهم الشخصيات في تاريخ الاعتزال، وكان له دور مؤثر في نشر الفكر الاعتزالي في البصرة. وقد تعلقت بدعته بالجوانب العقدية، حيث تبنى مذاهب المعتزلة التي ركزت على التأويل العقلي لبعض النصوص الشرعية، مثل نفي صفات الله تعالى كما أثبتها أهل السنة والجماعة.

أما بدعة عمرو بن عبيد فقد اعتبرها العلماء من البدع الكبرى التي أثرت بشكل مباشر على العقيدة، وقد عدها العلماء من البدع الكبرى التي أثرت على العقيدة بشكل مباشر. ولذلك فقد طعن فيه كبار المحدثين طعنًا شديدًا. قال عنه الإمام الذهبي: "كان رأس الاعتزال والمدافع عنه، فتركه جمهور العلماء ولم يقبلوا حديثه" (الذهبي، 1985، ص 123).

ب- تحليل أثر البدعة على الروايات:

في حالة عمرو بن عبيد كانت بدعته عقدية وأصولية، وقد رد العلماء رواياته لأنه جاهر بها ودافع عنها. وهذا يعكس أحد المعايير الأساسية التي يعتمد عليها العلماء في الجرح والتعديل، وهو أن المجاهرة بالبدعة ولو كان الراوي ضابطاً تؤدي إلى رد روايته. والبدعة هنا لم تؤثر في إيمان الراوي فحسب، بل جعلته غير موثوق به في نقل السنة، فالبدعة هنا لم تؤثر في إيمان الراوي فحسب، بل جعلته غير موثوق به في نقل السنة.

وفقاً لما سبق من دراسة الحالة هذه يتبين بوضوح أن علماء الحديث طبقوا معيارًا صارمًا فيما يتعلق بالدعوة إلى البدعة. وهذا الموقف يعزز فكرة أن الإيمان جزء لا يتجزأ من عدالة الراوي، وأن البدعة قد تكون سبباً كافياً للطعن في تلك العدالة.

2 - تحليل قضية الحسن بن صالح بن حي (المائل إلى الخوارج) ويمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. الخلفية والموقف من البدعة.

كان الحسن بن صالح بن حي من أشد الفقهاء تشدداً، ولكن يقال: إنه كان يميل إلى رأي الخوارج، وخاصة في مسألة الحكم على مرتكبي الكبائر. ومع ذلك فإن هذا الميل لم يؤثر على عدالته إلى حد كبير، ولم يجزم ببدعته، ولم تؤثر بدعته على مذهبه الأساسي.

يقول عنه ابن حجر العسقلاني: "كان من الفقهاء الثقات، وكان ينتحل بعض آراء الخوارج، ولكنه لم يكن يدافع عنها" (ابن حجر، 1996، ص 78).

ب. تحليل أثر البدعة على الرواية.

يمثل الحسن بن صالح حالة من الحالات التي لم يؤثر فيها الراوي الذي تبنى بدعة غير معتقدة، على صحة الحديث أو صدقه في النقل. وفي مثل هذه الحالات، قبل العلماء الروايات إذا كان الرواة ثقات وعدولاً. وفي حالة الحسن بن صالح كانت بدعته مسألة فرعية، وليست مسألة كفر، ولم تؤثر في إيمانه تأثيراً جوهرياً، فلم ترد روايته، مما يدل على أن العلماء اتخذوا موقفاً متوازناً.

وعليه يتبين لنا كيف تعامل العلماء مع الراوي المبتدع الذي لم يكن داعية إلى بدعة، ولم تكن بدعته أصلية. ويبين هذا المثال أن العلماء قد يقبلون رواية الراوي المبتدع إذا توفرت فيه شروط العدالة والضبط، ما دامت البدعة لا تؤثر في عقيدته أو دعوته.

3 - تحليل حالة سليمان بن مهران الأعمش (شيعي الميل): ويمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. الخلفية والمواقف من البدعة.

كان سليمان بن مهران الأعمش من المحدثين الكبار، ولكنه كان ملتزماً بالتشيع. ولم يكن مدافعاً عن البدعة، بل كان معروفاً بدقة وإتقان نقله للحديث، وكان من كبار المحدثين. يقول الإمام الذهبي: "الأعمش ثقة ثقة، ولكن على الرغم من ميله إلى التشيع، إلا أن رواياته كانت مقبولة لأنه لم يكن داعية ولم يكن في ضبطه موضع شك" (الذهبي، 1985م) (2006, p. 56).

ب. تحليل أثر البدعة على الرواية.

في حالة الأعمش تنطبق عليه بوضوح معايير ضبط الرواية وعدم تأثير البدعة على النقل، ففي حالة الأعمش تنطبق عليه معايير ضبط الرواية وعدم تأثير البدعة على النقل. فالعلماء الذين قبلوا رواياته يعتمدون على أنه كان ضابطاً متقناً، وأن ميوله المذهبية لم تؤثر على أمانته في نقل الروايات. وهذا يدل على أن الضبط كان عاملاً مهماً في تقييم الراوي، وإن كانت له ميول مذهبية.

وعليه فإن حالة الأعمش تؤكد أن العلماء كانوا على استعداد لقبول روايات الرواة المبتدعة إذا لم تؤثر البدعة على عدالة الرواية ودقتها. وهذا المثال يدل على أن العلماء كانوا يتوخون الحذر في التعامل مع الرواة المبتدعة، ولكنهم لم يرفضوا رواياتهم مطلقاً إلا إذا كان هناك سبب قوي يدعو إلى ذلك.

4 - تحليل حالة قتادة بن دعامة السدوسي (المائل إلى القدرية): ويمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. الخلفية والموقف من البدعة

كان قتادة بن دعامة السدسي من كبار المحدثين في البصرة، ويقال: إنه كان في بداية حياته يميل إلى مذهب القدرية، ولكنه تاب فيما بعد. يقول عنه الإمام أحمد: "كَانَ قَتَادَةُ قَدَرِيًّا ثُمَّ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ" (ابن أبي حاتم، 1991، ص 213). ورواية قتادة مقبولة لأنه تاب من بدعته توبة نصوحاً، واستمر في رواية الأحاديث بعد توبته.

ب. تحليل أثر التوبة على الرواية

يظهر من هذا المثال أهمية عنصر التوبة في قبول رواية الراوي لتورطه في البدعة، فقد كان تائباً من البدعة توبة نصوحاً. فالتوبة الصادقة من البدعة كانت سببًا كافيًا لقبول رواية الراوي مرة أخرى، خاصة إذا كان ذلك الراوي ضابطًا عدلًا في روايته. وفي حالة قتادة بعد توبته قبل العلماء روايته؛ لأنه أثبت صدقه وعدالته، وقد قبل العلماء روايته بعد توبته.

ومن خلال حالة قتادة يتبين لنا بأن التوبة من البدعة كانت معياراً مهماً في رد الراوي الذي وقع في البدعة، مما يدل على مرونة العلماء تجاه الرواة الذين رجعوا إلى صحيح عقيدتهم.

- خلاصة معايير تقييم الرواة للمبتدعين:

يظهر من تحليل هذه الحالات التاريخية أن علماء الجرح والتعديل اعتمدوا على عدة معايير في تقييم الرواة الذين وقعوا في البدعة. ويمكن تلخيص هذه المعايير على النحو التالي:

1 - أنواع البدعة: فالبدعة المكفرة سبب كافٍ لرد الرواية، والبدعة غير المكفرة مقبولة.

2 - دعوى الراوي لبدعته: فالراوي الذي ادعى بدعته مردود الرواية، أما المبتدع الذي لم يدَّعِ بدعته فمقبول الرواية عند أهل العلم.

3 - الضبط والعدالة: كان الضبط هو المعيار الحاسم، حتى مع وجود البدعة إذا لم تؤثر على عدالة الراوي.

4 - التوبة من البدعة: فقد كانت التوبة الصادقة من البدعة سبباً كافياً لقبول الراوي مرة أخرى إذا ثبت ضبطه وعدالته بعد التوبة.

- دراسة وتحليل حالات الرواة المطعون فيهم بالبدعة:

نجد في مؤلفات الجرح والتعديل عدداً من الاعتراضات الموجهة ضد بعض الرواة الذين وصفوا بالابتداع في الدين، وقد ذكر الجرح والتعديل عدداً من الاعتراضات التي وجهت إلى بعض الرواة الذين وصفوا بالبدعة في الدين. وقد كان للعلماء معايير صارمة في تقييم هؤلاء الرواة بناءً على نوع البدعة ومدى تأثيرها على نقل الحديث. ويتناول هذا القسم بعض النماذج المشهورة من الرواة الذين طُعن فيهم بوصفهم مبتدعين ويحلل هذه الاعتراضات بناءً على مواقف العلماء المختلفة وذلك كما يأتي:

1.الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ.

أ - الطَّعْنُ فِي الرَّاوِي بِبِدْعَةِ الْقَدَرِيَّةِ

كان الحسن بن علي بن علي بن زيد بن جدعان المعروف بـ (ابن جدعان) راوية مشهور، وقد رُمي ببدعة القدرية المنحرفة عن مذهب القدرية. والقدرية التي تنكر القضاء والقدر من البدع التي أحدثت خلافاً كبيراً بين علماء المسلمين. وقد رُمي ابن جردان بالقدرية، وشكك بعض العلماء في مصداقيته.

ب. تحليل المسائل:

لقد طُعن في ابن جردان لتبنيه هذا المذهب، رغم أن مروياته كانت تعتبر صحيحة. فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: "هُوَ قَدَرِيٌّ ضَعِيفٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (أحمد، 2001، ص 156). ومن جهة أخرى فقد تسامح بعض العلماء في قبول رواياته التي لا تتعلق بمسألة القدر، حيث رأى بعض العلماء أن بدعته لا تؤثر تأثيراً كبيراً في صحة الروايات التي لا تتعلق ببدعته.

وعليه فإن حالة ابن جدعان تبرز أهمية النظر في نوع البدعة وأثرها على الرواية، فالبدعة التي لا علاقة لها بمسألة القدر لا أثر لها في الرواية. فبدعة القدرية تعتبر من البدع التي أثرت في العقيدة تأثيراً مباشراً، ولهذا رد بعض العلماء مروياته، بينما قبل آخرون مروياته التي لا علاقة لها بالقدرية.

2 - مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَلْخِيُّ.

أ. طُعِنَ عَلَيْهِ بِبِدْعَةِ التَّجْسِيمِ: اشتهر مقاتل بن سليمان البلخي بالتزامه بمذهب التجسيم. والتجسيم هو المذهب الذي يرى أن الله له جسم أو شكل. وعلى الرغم من علمه الواسع ورواياته الكثيرة، إلا أن بدعته كانت مثار جدل كبير. وقد اعتبر الإمام الذهبي أن مقاتلًا "من المذمومين في المذهب" (الذهبي، 2010، ص 202).

ب. تحليل الطعن: لم يكن الطعن في مقاتل بن سليمان مبنياً على بدعته العقدية فحسب، بل كان مبنياً أيضاً على اتهامه بالتدليس في الحديث، مما جعل العلماء يتحرزون من قبول رواياته. يقول الإمام الشافعي: "مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ مَعَ سِعَةِ عِلْمِهِ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (الشافعي، 2015، ص 110). والمشكلة مع مقاتل هي أن بدعته لم تؤثر فقط على المذهب، بل على طريقة نقل الأحاديث أيضاً.

وعليه فإن قضية مقاتل تبين أن العلماء نظروا في أثر البدعة على الأمانة العلمية والدقة في نقل الحديث، خاصة عندما تتعلق البدعة بقضايا عقدية كبرى كالتجسيم على الفهم العام للعقيدة الإسلامية.

3- عبد الرحمن بن مهدي.

أ. الافتراء ببدعة الإرجاء: كان عبد الرحمن بن مهدي من المحدثين الكبار، ولكنه رمي بالزندقة بسبب بدعة الإرجاء التي يفصل فيها بين الإيمان والعمل، ويقول: إن المعاصي لا تضر مع الإيمان. ورغم اعتبار هذا المذهب من البدع، إلا أن بعض العلماء كان يرى أن بدعة الإرجاء ليست من البدع الكبرى التي توجب هدم رواية الراوي كلها، بل إن بعض العلماء كان يرى أن بدعة الإرجاء ليست من البدع الكبرى التي توجب هدم رواية الراوي كلها.

ب. تحليل المسألة: لم يصرح الإمام أحمد بن حنبل بالطعن في عبد الرحمن بن مهدي على أساس البدعة فقال: "إذا كان الراوي ضابطاً ومالياً أخذنا بحديثه ما لم يكن داعية إلى تلك البدعة" (أحمد، 2001، ص 178). وهذا الموقف يدل على أن العلماء قد يقبلون رواية المبتدعة إذا لم يكن داعية إلى بدعة شديدة، ولم يكن داعية إلى بدعة.

وعليه فإن قضية عبد الرحمن بن مهدي تدل على مرونة العلماء تجاه الرواة أصحاب البدع التي ليست مكفرة أو لا تؤثر في فهمهم العقدي أو التزامهم بنقل الأحاديث، وقد كان عبد الرحمن بن مهدي من أهل العلم الذين لا بدعة فيهم، ولا بدعة في نقل الأحاديث. ويبين أن العلماء طبقوا مبدأ التفريق بين أنواع البدعة ودرجة تأثيرها في الرواة من حيث التأثير، فبينوا أن البدعة قد تكون مكفرة أو غير مكفرة.

4 - بشر المريسي.

أ - الِافْتِرَاءُ بِبِدْعَةِ الِاعْتِزَالِ: كان بشر المريسي اعتزالياً، وقد اشتهر بنشر الأفكار الاعتزالية المتعلقة بنفي بعض صفات الله تعالى. وقد جاهر بالدعوة إلى هذه البدعة، مما تسبب في الطعن فيه من قبل كثير من علماء الحديث. يقول عنه ابن حبان: "كان بشر كبير الزنادقة، فلا يوثق بحديثه" (ابن حبان، 1993، ص 245).

ب. تحليل الاعتراضات المضادة: تتعدى الاعتراضات على بشر المريسي حقيقة أنه كان زنديقًا. فالعلماء الذين اعترضوا على بشر اعتبروا أن الدفاع عن الزندقة هو إخراج الراوي من دائرة العدالة، ولذلك كانت روايته مردودة. وهذا ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه الدعوة إلى البدعة في تقييم الروايات، وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه الدعوة إلى البدعة في تقييم الروايات.

ومن خلال قضية بشر المريسي يتبين لنا أن العلماء اتفقوا على رفض روايات من ادعى البدعة، خاصة إذا كانت تلك البدعة تتعلق بأصول العقيدة. واعتبرت الدعوة إلى البدعة عاملاً حاسماً في الطعن في عدالة الراوي، بغض النظر عن دقة الراوي أو أمانته العلمية.

استنتاجات لتقييم الرواة للحديث:

ومن خلال دراسة هذه القضايا يمكن أن نستنتج أن العلماء استخدموا مجموعة من المعايير الدقيقة عند تقييم الرواة المبتدعة، مع التركيز على الجوانب التالية:

1 - أنواع البدعة: تنقسم الى قسمين هي: البدع المكفرة أو التي تمس أصول العقيدة كانت سببًا كافيًا لرد الرواية بالكلية. أما القسم الثاني فهي: البدع غير المكفرة والبدع التي لم تؤثر في العقيدة تأثيراً كبيراً، فقد توسع العلماء في قبول رواية أصحابها بشرط أن يكونوا من أهل الضبط والثقة.

2 - الدعوة إلى البدعة: تعتبر الدعوة إلى البدعة دليلاً على انحراف الشخص عن العقيدة، وتؤدي إلى فقدان الثقة في عدالته.

3 - الضبط والصدق: حتى مع وجود البدعة إذا كان الراوي معروفاً بالضبط والصدق في نقل الأحاديث ولم تؤثر البدعة في جودة النقل، مال العلماء إلى قبول روايته.

4 - التوبة من البدعة: فقد قبل بعض العلماء نقل من تاب من البدعة بشرط التوبة من البدعة والإخلاص لأصول الشريعة والعقيدة، وقد قبل بعض العلماء نقل من تاب من البدعة.

- **المقارنة بين مواقف المحدثين من رواة السنة والفقهاء:**

إن تقويم الرواة في علم الحديث تعد نقطة حاسمة في تحديد صحة الحديث ودقة نقل السنة النبوية، وقد واجه المحدثون تحدياً كبيراً في التعامل مع الرواة الذين ينتمون إلى مذاهب مختلفة أو يتبنون بدعاً مخالفة لأهل السنة والجماعة، وانطلاقاً من هذا الاختلاف في المعتقد والمنهج، اتخذت مدرستا الجرح والتعديل منهجاً حذراً في التعامل مع رواة السنة من جهة ورواة المذاهب والبدع من جهة أخرى. وفيما يلي مقارنة تفصيلية لمواقف المحدثين من هؤلاء الرواة وتحليل لمعايير التقييم الخاصة بكل منهما، وقد تناولنا فيما يلي مقارنة تفصيلية لمواقف المحدثين من هؤلاء الرواة.

1 - موقف المحدثين من رواة أهل السنة.

أ - معايير التوثيق تجاه رواة السنة:

الراوي السني هو الذي يلتزم بأفكار مدرسة أهل السنة والجماعة سواء في العقيدة أو في الفقه، وهو من أهل السنة والجماعة. وقد كان موقف المحدثين من هؤلاء الرواة يقوم أساسًا على العدالة والضبط، وهما الشرطان الأساسيان لقبول رواياتهم. ويقصد بالعدالة استقامة الراوي في دينه واجتناب المعاصي، أما الضبط فيقصد به قدرة الراوي على حفظ الأحاديث ونقلها بدقة. وقد نص الإمام النووي على أن "من ثبتت عدالته وفضله، ولم يعرف عنه الكذب في الحديث قبلت روايته" (النووي، 1995، ص 53).

ب- توثيق راوي السنة:

بما أن رواة السنة لم يتورطوا في بدعة أو تشيع باطل، فقد مال العلماء إلى توثيقهم إذا توفرت فيهم شروط العدالة والضبط. وكان موقف المحدثين من رواة السنة أكثر تسامحاً مع رواة السنة من رواة المذاهب، إذ لم يكن هناك شك في التزامهم بالعقيدة أو تأويلهم للنصوص. يقول الحافظ ابن حجر: "إذا ثبتت العدالة والضبط في راوٍ من رواة السنة كان ذلك الراوي ثقة يُعتمد عليه ويُعتمد عليه. وذلك لأن الراوي على الصواب، وما دام أنه عدل ضابط فلا يمكن أن يخطئ" (ابن حجر، 1998، ص123).

وعليه فإن الأساس في موقف المحدث من رواة السنة هو ثقته في نقل السنة دون تحريف أو تأويل، وهو ما جعل المحدثين يثقون في نقل السنة. ويعتبر اتباع المنهجية السنية معياراً إضافياً يعزز قبول الراوي بالإضافة إلى العدالة والضبط، وهو ما يجعلنا نعتبره معياراً إضافياً في قبول الراوي. ولذلك فإن مدرسة المحدثين تتبع منهجًا واضحًا في توثيق رواة السنة إذا توافرت فيهم الشروط الأساسية، ومن ثم فإن منهج المحدثين في توثيق رواة السنة هو منهج واضح.

2 - مواقف المحدثين من رواة الفرق والطوائف:

أ. أثر البدعة في العدالة: كان الرواة من الطوائف كالمعتزلة والقدرية والمرجئة وغيرهم من المبتدعة يثيرون الشبهة أحيانا عند علماء الجرح والتعديل. وكانت البدعة تشكل تحدياً حقيقياً للعلماء، خاصة إذا كانت بدعة الراوي تتعلق بأصول الإيمان. يقول الإمام الذهبي: "إذا كانت بدعة الراوي تضر بالتوحيد أو بأصول العقيدة فإن العلماء لا يقبلون روايته مهما كان عدلاً ضابطاً" (الذهبي، 2010، ص 78).

ب. الموقف من البدع المكفرة وغير المكفرة:

ميَّز المحدثون في تقييم الرواة بين البدع المكفرة وغير المكفرة. فالبدع غير المكفرة مثل الغلو في التأويل وإنكار الصفات الإلهية اعتبرت أسباباً كافية لرد شهادة الراوي. فعلى سبيل المثال: كانت روايات الخوارج وغلاة الشيعة مردودة بلا استثناء تقريبًا لأنها تناولت مسائل التوحيد والإيمان. يقول الإمام

الشافعي: "من كان من الرواة كافراً لا يقبل حديثه، لأنه خارج عن دائرة الإيمان الصحيح" (الشافعي، 2003، ص 112).

أما بالنسبة للبدع غير الاعتقادية كالقدرية فقد كان هناك مرونة في قبول روايات أصحابها، ما دامت صحيحة وموثوقة. يقول ابن حجر: "حتى لو كان الراوي مبتدعاً، فإن كانت البدعة غير مكفرة وكان الحديث صحيحاً فإن الرواية مقبولة ما دامت لا تدافع عن تلك البدعة" (ابن حجر، 1998، ص 56).

ج. التعامل مع الدعوة إلى البدعة: هناك عنصر آخر مهم في التعامل مع الرواة الفقهاء، وهو الدعوة إلى البدعة. فإذا دعا الراوي إلى بدعته ونشرها بين الناس، فقد ردّ العلماء روايته بشدة، يقول ابن رجب الحنبلي: "الراوي الداعي إلى بدعته لا تقبل روايته؛ لأنه قد يدخل في روايته ما يوافق مذهبه" (ابن رجب, 2010, p.84). أما إذا كان الراوي ينقل بدعة ولا يدعو إليها فقد قبل بعض العلماء روايته بشرط أن لا تكون البدعة مكفرة وهو ضابط، أما إذا كان الراوي ينقل بدعة ولا يدعو إليها فلا تقبل روايته.

3 - المقارنة بين موقف المحدثين من رواة السنة ورواة البدعة من المحدثين:

أ. العدالة والضبط كمحور للتقييم: في حالة راوي أهل السنة كان تقييم العدالة والضبط كافياً لقبول روايته، إذ لا شك في التزام الراوي بالعقيدة الصحيحة. وعلى النقيض من ذلك كان تقييم الرواة المبتدعين تقييمًا إضافيًا يتعلق بعقيدتهم وموقفهم من البدعة. فإذا كانت البدعة مكفرة أو كان الراوي يدافع عن بدعة رُدَّتْ روايته بغض النظر عن دقة الراوي. وهذا يدل على وجود فرق كبير بين تقييم العلماء لرواة السنة الذين لم تكن لهم مسائل فقهية، وبين رواة الفخر الذين ربما تورطوا في بدع أثرت على عدالة رواياتهم.

ب- عنصر الدعوة إلى البدعة عامل حاسم في ذلك: لقد كان لعنصر الدعوة إلى البدعة الأثر الأكبر في الرواة المبتدعة من أهل المذاهب، فقد كان المحدثون يرون أن الراوي الذي يجزم ببدعته يتهم بأنه يحمل في روايته ما يفيد أفكاره، ولذلك كانت روايته مردودة قطعًا. أما في حالة رواة أهل السنة فلم يكن هناك مثل هذا التشكيك، لأنهم كانوا مخلصين لمذهب أهل السنة الصحيح. يقول الإمام ابن تيمية: "إن دعوى البدعة وإن كان ضابطاً تسقط عدالة الراوي" (ابن تيمية، ج1، ص201).

ج- التوبة من البدعة: لقد قبل العلماء رواية من تاب من بدعته إذا ثبتت توبته وكان نقله صحيحاً. وهذا المعيار انطبق أيضاً على الرواة الذين انحرفوا عن العقيدة الصحيحة، ولكنه ارتبط بصدق التوبة واستمرار الراوي على التزام السنة بعد التوبة. يقول ابن رجب: "فإن تاب من بدعته وصدقت توبته أعاد العلماء النظر في رواياته وقبلوها" (ابن رجب، 2010، ص123).

ويمكن تلخيص ذلك بأن رواة السنة: كانوا أمناء على مذهب أهل السنة ودقة رواياتهم جعلتهم ثقات عند المحدثين ومقاييس العدالة والضبط لديهم كافية لقبول رواياتهم، وأن رواة الفرق كان موقف العلماء منهم يعتمد أساساً على نوع البدعة ومدى تأثيرها على عدالة الرواة. فالبدع المكفرة والبدع التي تدعو إلى البدعة كانت كافية لرد الروايات، أما البدع غير المكفرة فيمكن قبولها إذا كانت صحيحة وعدالة.

- تحليل نصوص المحدثين:

يعتبر تحليل نصوص المحدثين من أهم الأدوات التي استعملت في علم الجرح والتعديل لفهم كيفية تعاملهم مع الرواة المختلفين سواء أكانوا من رواة السنة أم من رواة البدعة. وقد حرص المحدثون على مر العصور على توثيق آرائهم في الرواة بشكل دقيق، مما أسهم في صياغة منهج علمي نقدي شامل قائم على قواعد ثابتة. وتحليل نصوص هؤلاء العلماء لا يحتاج إلى قراءة سطحية فحسب، بل إلى استقراء عميق لمعانيها ودراسة أبعادها وفق سياقها الزمني والعلمي، ومن ثم فإن تحليل نصوص هؤلاء العلماء لا يحتاج إلى قراءة سطحية فحسب، بل إلى استكشاف عميق لمعانيها ودراسة أبعادها وفق سياقها الزمني والعلمي.

1 - منهجيات المحدثين في الكتابة النصية.

أ- تعبير الجَلِّ والتَّحْدِيثِ: لقد أولى العلماء أهمية كبيرة لدقة الصياغة المستخدمة في نصوص الجلال والتقييد في الجرح والتعديل، وقد اهتموا في ذلك اهتمامًا كبيرًا. فعلى سبيل المثال، عندما يقول الذهبي عن أحد الرواة "صدوق" فهذا يعني أن الراوي موثوق في نقل الأحاديث ولكن قد يكون عليه بعض التحفظات (الذهبي، 2010، ص 45). ومن ناحية أخرى، فإن استخدام تعبيرات مثل "متروك" أو "متروك" أو "غير موثوق" يعني أن الراوي غير موثوق به على الإطلاق. ومن هذا يتبين لنا أن مدرسة المحدثين قد وضعت عدة درجات لتقييم الرواة، لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليل عميق لنصوصهم.

ب. الموازنة بين العدالة والضبط: لقد كان كثيرًا ما يظهر من نصوص المحدثين أنهم كانوا حريصين على الموازنة بين متطلبات العدالة ومتطلبات الضبط، وقد كان المحدثون يوازنون بين العدالة والضبط. وقد ميّز المحدثون تمييزًا واضحًا بين الرواة الذين كانوا عدولاً في الدين ولكنهم لم يكونوا دقيقين، وبين من كانوا دقيقين ولكن كانت لديهم مشاكل في العدالة. فعلى سبيل المثال يقول ابن حجر في تهذيب التهذيب: "كان عابدًا ورعًا، لكنه كثير الغلط في روايته" (ابن حجر، 1996، ص 56). ويتضح من هذه العبارة أن الضبط كان عاملاً مهماً في تقييم الرواية، بغض النظر عن عدالة الراوي في جوانب أخرى.

ج. الاعتماد على تعدد الشهادات: كثيراً ما اعتمد المحدثون في تقييم الرواة على شهادات متعددة من علماء الجرح والتعديل، وقد اعتمد المحدثون على شهادات متعددة من علماء الجرح والتعديل. فعلى سبيل المثال اعتمد الإمام الشافعي على تقييم علماء عصره في تقييم بعض الرواة، وكان حريصاً على المقارنة بين آرائهم قبل إصدار حكم نهائي. وقد قال الشافعي: "لا أقبل حديث المطعون فيه إلا إذا اتفق أهل العلم على الطعن فيه، فإن اختلفوا اجتهدت في الترجيح" (الشافعي، 2003، ص 75). وهذا القول يعكس منهجية جماعية صارمة في تقييم الرواة، ويؤكد على دور التعددية في الشهادة لتجنب التسرع في الأحكام.

2- التقويم القائم على البدعة في تقييم الرواة.

أ. الفصل بين العقيدة والرواية

من أهم القضايا التي عالجتها نصوص المحدثين قضية البدعة وأثرها على الراوي، وهي من أهم القضايا التي تناولتها نصوص المحدثين. وتقدم نصوص المحدثين إرشادات مفصلة حول كيفية التعامل مع الرواة المبتدعين. يقول ابن حجر: "إذا كان الراوي ضابطًا ولم يتهم أحدًا ببدعة فيقبل حديثه، أما إذا اتهم أحدًا ببدعة فيرد حديثه" (ابن حجر، 1996، ص 122). وهذه العبارة تدل على أن المحدثين كانوا حريصين على التمييز بين الرواة الذين يعتقدون البدعة ولا يدعونها، وبين من ادعى البدعة، والفصل بين الجانب الشخصي والعلمي للراوي في تقييمهم للرواة المبتدعين.

ب - نصوص العلماء في الروايات المتعلقة بالبدعة: لقد اهتم علماء المحدثين أيضًا بالنصوص المتعلقة مباشرة بمضمون الرواية نفسها عندما يتطرق مضمون الرواية إلى جوانب البدعة. فمثلاً إذا روى أحد الرواة المبتدعة حديثاً في تأييد بدعته، فقد تعامل العلماء مع هذه الرواية بعناية فائقة. فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: "من كان من أهل البدع وكانت روايته موافقة لبدعته فلا ينبغي أن يعتمد حديثه، وإن كان ناقله ثقة" (أحمد، 2001، ص 178). وهذا القول يعكس حرص العلماء على تنقية الروايات من المؤثرات العقائدية التي قد تتسرب إلى الأحاديث نتيجة الانحرافات العقائدية.

3- أهمية التحقق من صحة الإسناد:

أ. التدقيق في السند: فوفقاً لنصوص المحدثين فإن السند كان يعتبر عنصرًا مهمًا في تقويم الحديث. فإذا كان الحديث فيه راوٍ غير موثوق به أو منكر الحديث، فقد كانت الرواية تُدقق في إسناده تمحيصًا دقيقًا جدًا، يقول ابن رجب الحنبلي: "إذا كان السند ضعيفًا فالحديث ضعيف، وإذا كان السند ثابتًا فالحديث ثابت". (ابن رجب، 2010، ص 89). وبتحليل هذه النصوص يتبين لنا أن المحدثين اعتمدوا على السنة

كمرآة لتأكيد صحة الأحاديث قبل الانتقال إلى تحليل السند، وهذا ما جعلهم يعتمدون على السنة كمرآة لتأكيد صحة الأحاديث.

ب - فحص السند عند الشك في صحة الأحاديث: حيث أنه من الطبيعي عندما يكون السند ضعيفاً بسبب الرواة المردة، فإن العلماء يفحصون الحديث فحصاً دقيقاً للتأكد من عدم وجود تعارض مع النصوص الشرعية الأخرى أو القواعد الفقهية الإسلامية. يقول الإمام النووي: "إذا كان السند ضعيفًا نرجع إلى النص للتأكد من عدم وجود شبهة في كونه موضوعًا" (النووي، 1995، ص 66). وهذا النص يؤكد على المنهجية المتكاملة بين السنة والمتن في تقويم الحديث، فلا يمكن الحكم على الحديث على أساس السنة وحدها، بل لا بد من النظر في مضمون المتن ومعناه.

ومن خلال دراسة أقوال المحدثين يمكن للباحثة الخروج بالاستنتاجات التالية:

1 - تنوع مواقف العلماء: إن تنوع مواقف العلماء من الجرح والتعديل يدل على تأثير نوع البدعة، حيث إن الرواة يختلف التعامل معهم باختلاف نوع البدعة سواء كانت بدعة كفرية أو غير كفرية.

2 - العلاقة بين الجرح والرد تظهر العلاقة بين الجرح والرد، فبدعة الجرح والتعديل يظهر أثرها في تحديد قبول رواية الراوي أو ردها.

3 - أهمية العدالة والضبط: حيث يؤكد الجرح والتعديل على أهمية عدالة الراوي وضبطه حتى مع وجود البدعة غير الداعية إلى البدعة، مما يظهر في بعض الحالات مرونة العالم.

4 - السياق التاريخي: إن السياق التاريخي والتغيرات الاجتماعية والسياسية لها تأثير كبير على كيفية تقييم العلماء للرواة، وعلى الباحثين مراعاة هذه العوامل عند دراسة النصوص.

5- تطبيق منهجية الحديث على حالات محددة من كتب مثل "ميزان الاعتدال" للذهبي، و"الكامل" لابن عدي.

ملخص النتائج حول أثر البدعة على قبول الحديث النبوي الشريف:

إن تأثير البدعة على قبول الحديث تتضح من خلال مجموعة من النتائج التي تعكس العلاقة المتبادلة المعقدة بين الإيمان والعدالة وضبط الرواية وذلك كما يأتي:

1 - تؤثر البدعة بشكل مباشر على تقييم الراوي للعدالة. فبدعته قد تؤدي إلى فقدان الثقة به، مما يدعو المحدثين إلى اتخاذ موقف صارم في رفض مروياته. فالراوي الذي يُعرف عنه المجاهرة بالبدعة والدعوة إليها، كاعتماد مذاهب مخالفة لأصول السنة، يعتبر غير جدير بالثقة قطعاً.

2 – هناك تمييز بين أنواع البدع المختلفة: نجد بأن مدرسة المحدثين تميز بين البدع المكفرة والبدع غير المكفرة. فالبدع غير المكفرة كالتأويلات المبتدعة ونفي الصفات تؤدي إلى رد الروايات رداً قاطعاً، أما البدع المكفرة فقد تقبل في بعض الحالات خاصة إذا كانت منضبطة وموثوقة.

3 - أن بعض العلماء لديهم قدر من المرونة في التعامل مع الرواة المبتدعة الذين لا يدعون البدعة. فحيث كان الراوي معروفاً بالضبط والعدالة، ولم تكن البدعة مؤثرة، فقد يقبل الراوي، مما يعكس حرص العلماء على تقديم تقييم دقيق مبني على الأدلة والوقائع.

4 - تعد الدعوة إلى البدعة عاملاً مهماً في تحديد قبول رواية الراوي أو ردها، فالدعوة إلى البدعة عامل مهم في تحديد قبول رواية الراوي أو ردها. فالراوي الذي يدعو إلى البدعة من المحتمل أن تُردّ روايته، حتى لو كانت لها صفات إيجابية من حيث الضبط والعدالة.

5 - للنص أهمية كبيرة في الجرح والتعديل، وأن نصوص المحدثين تعكس الدقة والموضوعية في تقييم الراوي، وكذا دقة اللغة والمصطلحات المستخدمة في هذه النصوص، مما يسهم في فهم التقييمات المعقدة التي قام بها العلماء.

6 - السياق التاريخي والاجتماعي له أثره على التقييم الرواة: حيث أثرت الحالة السياسية والدينية على مدى تساهل العلماء أو تشددهم في تقييمهم للرواة، مما يكشف عن أثر السياق التاريخي والاجتماعي على تقييم العلماء للرواة.

والخلاصة يمكن القول بأن: تأثير البدعة على تلقي الحديث هو أحد الموضوعات الرئيسية التي شكلت تاريخ علم الحديث. ويتطلب فهم أثر البدعة دراسة متأنية للعدل والضبط، وتقييمًا عميقًا لمعتقدات الرواة ومواقفهم. ومعرفة هذا التأثير أمر ضروري لضمان نقل موثوق به للسنة، ويعكس أهمية الجرح والتعديل في الحفاظ على التراث الإسلامي. توصيات إرشادات للباحثين المعاصرين حول كيفية التعامل مع موضوع أثر البدعة في دراسة الحديث النبوي الشريف.

توصيات البحث:

استناداً إلى نتائج البحث التي تم التوصل إليها لتأثير البدعة في تلقي الحديث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتوجيه الباحثين المعاصرين في مجال الحديث وتحسين فهمنا لهذا الموضوع المعقد. حيث يمكن أن تسهم هذه التوصيات في توجيه الباحثين المعاصرين إلى فهم أفضل لتأثير البدعة في تلقي الحديث النبوي الشريف. وباتباع هذه الإرشادات، يمكن للباحثين تحسين جودة أبحاثهم وتقديم مساهمة قيمة في مجال الحديث النبوي الشريف، ويمكن تفصيل التوصيات بالنقاط التالية:

1- ضرورة تعميق الفهم لمفهوم البدعة: وذلك بأن يتعمق الباحثون في البحث والتقصي في مفهوم البدعة وتفاصيلها وأنواعها وآثارها، وذلك من خلال الرجوع إلى النصوص الشرعية والتفاسير المتخصصة لفهم كيفية تأثير البدعة في اعتقاد الراوي وضبطه
2- أهمية تطبيق منهجية الجرح والتعديل تطبيقاً شاملاً: ينبغي على الباحثين اتباع منهجية الجرح والتعديل بدقة عند تقويم رواة الحديث، يجب تحليل الرواة في سياق خلفيتهم الشخصية ومدى تأثير البدعة على مروياتهم، مع مراعاة الظروف المحيطة بهم.
3- الرجوع أو الاستفادة من مجموعة متنوعة من المصادر: بما في ذلك الكتب من الماضي والحاضر، للحصول على صورة شاملة عن كيفية تعامل العلماء مع البدعة على مر العصور. وتشمل المصادر الكتب والمقالات العلمية والأبحاث الأكاديمية للجرح والتعديل.
4- تطبيق البحث المقارن: حيث ينبغي للباحثين إجراء دراسات مقارنة حول مواقف العلماء في العصور المختلفة من رواة الرواية، وذلك من خلال دراسة مواقف العلماء في العصور المختلفة من رواة الرواية. وهذا النوع من البحوث يمكن أن يساعد على فهم المعايير والاتجاهات المتغيرة في علم الحديث.
5- مواكبة التطورات الفكرية المعاصرة: ينبغي على الباحثون أن يكونون على دراية عميقة بالتطورات الفكرية المعاصرة ذات الصلة بعلم الحديث (مثل: المناهج النقدية الجديدة، والبحوث الحديثة في البدعة وأثرها على الروايات).
6- التفكير النقدي في النصوص: ينبغي للباحثين عند دراسة نصوص الحديث أن يمارسوا التفكير النقدي من خلال تحليل الدلالات المختلفة للألفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل. ومن خلال القيام بذلك، يمكن الحصول على نتائج أكثر دقة واكتساب فهم أعمق لمواقف العلماء.
7- التأكيد على الإنصاف والدقة: حيث ينبغي التأكيد على أهمية الإنصاف والدقة كمعيارين رئيسيين عند تقييم رواة الحديث، كذلك ينبغي أن يولي الباحثون اهتماماً خاصاً بالرواة أصحاب البدع، ودراسة أثر بدعتهم على موثوقية مروياتهم.

المراجع

1. أحمد بن حنبل .(2001). العلل ومعرفة الرجال (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس). (الطبعة الثانية). دار الخاني.
2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن .(1991). الجرح والتعديل (تحقيق: شعيب الأرناؤوط). (الطبعة الثانية). دار الفكر.
3. ابن حبان، محمد بن حبان البستي .(1993). الثقات (تحقيق: شعيب الأرناؤوط). (الطبعة الأولى). دار الفكر.
4. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .(1996). تهذيب التهذيب .(الطبعة الثانية). دار الفكر.

5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .(1998) .التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير .(الطبعة الثانية). دار الفكر.
6. الشافعي، محمد بن إدريس .(2015) .الرسالة .(الطبعة الرابعة). دار الكتب العلمية.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي .(1996) .التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير .(الطبعة الثالثة). دار الفكر.
8. ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني .(1983) .الكامل في ضعفاء الرجال .(الطبعة الثانية). دار الفكر.
9. ابن القيم، محمد بن أبي بكر .(1996) .إعلام الموقعين عن رب العالمين .(الطبعة الثالثة). دار الجيل.
10. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1997) .لسان العرب .(الطبعة الرابعة). دار المعارف.
11. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1997) .لسان العرب .(الطبعة الخامسة). دار المعارف.
12. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد .(2010) .جامع العلوم والحكم .(الطبعة الثانية). دار المنار.
13. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .(2005) .مجموع الفتاوى .(الطبعة الأولى). دار الفكر.
14. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .(2011) .مجموع الفتاوى .(الطبعة الثالثة). دار الكتب العلمية.
15. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(1985) .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .(الطبعة الثالثة). دار المعرفة.
16. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .(2011) .مجموع الفتاوى .(الطبعة الرابعة). دار الكتب العلمية.
17. البخاري، محمد بن إسماعيل .(1947) .صحيح البخاري .(الطبعة الأولى). دار ابن كثير.
18. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .(2001) .الكفاية في علم الرواية .(الطبعة الثانية). دار الكتب العلمية.
19. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(2010) .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .(الطبعة الرابعة). مؤسسة
20. الرسالة.
21. الشافعي، محمد بن إدريس .(2003) .الرسالة .(الطبعة الثالثة). دار الكتب العلمية.
22. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(2010) .سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرناؤوط). (الطبعة الأولى). مؤسسة الرسالة.
23. الشافعي، محمد بن إدريس .(2003) .الأم .(الطبعة الثانية). دار الكتب العلمية.
24. الشاطبي، إبراهيم بن موسى .(1997) .الاعتصام .(الطبعة الأولى). دار الفكر.
25. المقدسي، عبد الله بن أحمد .(1999) .الكمال في أسماء الرجال .(الطبعة الأولى). دار الفكر.
26. مالك بن أنس .(1998) .الموطأ .(الطبعة الثالثة). دار الكتب العلمية.
27. مسلم، مسلم بن الحجاج .(1957) .صحيح مسلم .(الطبعة الثانية). دار إحياء التراث العربي.
28. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1997) .لسان العرب .(الطبعة الخامسة). دار المعارف.
29. النووي، يحيى بن شرف .(1995) .شرح صحيح مسلم .(الطبعة الأولى). دار إحياء التراث العربي.
30. النووي، يحيى بن شرف .(1996) .التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير .(الطبعة الأولى). دار الفكر.
31. مالك بن أنس .(1998) .الموطأ .(الطبعة الخامسة). دار الكتب العلمية.
32. النووي، يحيى بن شرف .(1996) .التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير .(الطبعة الثالثة). دار الفكر.
33. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(2003) .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .(الطبعة الرابعة). مؤسسة الرسالة.
34. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(2003) .ميزان الاعتدال في نقد الرجال .(الطبعة الخامسة). مؤسسة الرسالة.
35. ابن منظور، محمد بن مكرم .(1997) .لسان العرب .(الطبعة الرابعة). دار المعارف.